أنا أقول وهو أوضح وبالثاني وتوجيهه أن الأصل أحسن مناصهم ثم حذف
قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لو على جهة أو جهة
أحدها لو المستعملة في نحو لو جاءني أكرمته وهي تفيد ثلثة أمور
أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وبما ذكر بعد فا
رقت إن فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا
قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو الثالث الامتناع وقد اختلف
النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلثة أقوال أحدها أنها
لا تفيد بوجه وهذا قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط
ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت إن على
التعليق في المستقبل ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا على ثبوت
وهذا كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في
كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل
الشرط منفيا لفظا أو معنى تقول لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ ومنه

قوله

قوله ولو أنما أسعى الخ ومنه قوله ته ولو شئنا لآتينا كل نفس الآية أي
ولكن لم أشأ فحق القول وقوله ولو أراكهم كثيرا الآية أي فلم يريكهموهم
كذلك الثاني أنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعا وهو بط بموا
ضع منها قوله تع ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة الآية ولو أن ما في الأرض
الآية وقول عمر رض نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه
أن كل شيء ثبت نقيضه امتنع وإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس و
على هذا فيلزم في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكلم
الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون
كل ما في الأرض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم
بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوة مدادا وهي تمد ذلك
البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس
المراد والثالث أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على
امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم
كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا يلزم انتفاؤه
وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين وتلخيص

Copyright © King Saud University